

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم

رقم القضية : ٢٠٠٤/٣٦٨٤

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

رقم القرار :

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

نايف الابراهيم، عبد الرحمن البنا، كريم الطراونه، نسيم نصر اوي

المميزة /مساعد المحامي العام المدني.

المميز ضد هما/١- سامي أحمد سعدي مكحول.٢- محمد نجيب مصطفى.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد أن قيمة المدعى به هي (٤٢٠٨) ديناراً أو ٤٠٠ فلساً.

ومن الرجوع إلى المادة ١٩١ من قانون اصول المحاكمات المدنية المعدل

فقد نصت على أنه يقبل الطعن بالتمييز في الأحكام الصادرة عن محاكم

الاستئناف في الدعاوى التي تزيد قيمتها على خمسة آلاف دينار، أما الأحكام

الاستئنافية الأخرى فلا تقبل الطعن بالتمييز إلا بأذن من رئيس محكمة التمييز أو

من يفوضه.

وحيث أن المميز لم يحصل على الأذن المشار إليه لأن قيمة المدعى به

تقل عن الخمسة الاف دينار فيكون تمييزه مستوجباً للرد شكلاً.

لذا تقرر رد التمييز شكلاً واعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٣.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ص.م